The dialectic of the relationship between community police and family security

Syfaan Fahim Jasim
syfaan.jasim@student.uobabylon.edu.iq
Assistant Prof. Dr. Ahmed Jassim Matrood
University of Babylon / College of Arts / Department of Sociology

DOI: 10.31973/aj.v2i140.3631

Abstract:

Family security is of great importance in all areas of social life, and at the level of the individual, family and society. It is a continuous dynamic process based in its essence on two main aspects, which are internal security and external security. There is a relationship of influence and influence between family security and social security. And the opposite is true, not to mention that one complements the other, so the individual cannot insure himself, his money and his honor in a society where chaos, disorder and deviation prevail, and it is also difficult to reach integration according to the chaos of the surrounding society, and to achieve social security, it must pass through several stages Starting from the individual himself, passing through the family, and ending with the state, and each of these three segments has conditions and duties that must be met in order to achieve social security.

Keywords: (Police, Society, Family, Violence, Security).

جدلية العلاقة بين الشرطة المجتمعية والأمن الأسري

الباحث: سيفان فاهم جاسم الجبوري
جامعة بابل / كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

أ.م.د. أحمد جاسم مطرود
جامعة بابل / كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

(مُلَخَّصُ البَحث)

للأمن الأسري اهمية كبيرة في مجالات الحياة الاجتماعية كافة، وعلى مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، فهو عملية ديناميكية مستمرة يرتكز في جوهره على جانبين رئيسيين هما: الأمن الداخلي، والأمن الخارجي، فهناك علاقة تأثير وتأثر بين الأمن الأسري والأمن الاجتماعي، فانعدام الأول بالضرورة يؤدي الى انعدام الآخر والعكس صحيح، فضلاً عن أنه يكمل أحدهما الآخر، لذا فالفرد لا يستطيع أن يؤمن على نفسه وماله وعرضه في مجتمع تسوده الفوضى والاضطراب والانحراف، كما أنه يصعب أن يصل الى التكامل وفق فوضوية المجتمع المحيط به، ولتحقيق الأمن المجتمعي، لا بد أن يمر بعدة مراحل، ابتداء من الفرد

نفسه، مرورا بالأسرة وانتهاءً بالدولة، ولكل من هذه الشرائح الثلاث شروط وواجبات يجب توافرها، حتى يتحقق الأمن المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: (الشرطة، المجتمع، الأسرة، العنف، الأمن)

المقدمة

كان ولا يزال الأمن الأسري مجال البحث والجدل بين علماء الاجتماع؛ لأنه من الركائز الاساسية التي يرتكز عليها أمن المجتمع بصورة عامة، وفي بحثنا هذا نسلط الضوء على (جدلية العلاقة بين الشرطة المجتمعية والأمن الاسري)، لذا قسمنا بحثنا الى ثلاثة مباحث يمكن من خلالهما معرفة أهمية هذه العلاقة، فتناولنا في المبحث الاول ، العناصر الاساسية للبحث والمفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة، والمبحث الثاني ، الأمن الأسري وأهميته من خلاله المحافظة على الأسرة وأفرادها من التفكك، وخصائصه التي اختصرناها بعد بثمانية نقاط، ومقومات الأمن الأسري والتي نقصد بها العناصر المادية والمعنوية التي تحافظ على الأمن الأسري واستمراره، وهي على قسمين: مقومات داخلية، وأخرى خارجية. أما المبحث الثالث فركز على الشرطة المجتمعية في مواجهة السلوك المنحرف، مثل: الجريمة على اختلاف أنماطها، و الابتزاز الالكتروني، والادمان على المخدرات، والسرقة وما سواها، كذلك التشرد، والتسول، فضلاً عن التحرش الجنسي وغيرها.

المبحث الأول

العناصر الأساسية للبحث و تحديد المفاهيم العلمية

أولاً : عناصر البحث

١ـ مشكلة البحث: تكمن مشكلة الدراسة بظاهرة اجتماعية تتمثل بحماية الأسرة، التي عانت منها المجتمعات منذ عصور خلت الى وقتنا الحاضر، ومع تطور المجتمعات وتعقد الحياة الاجتماعية أصبح من الضروري أن تناط مسألة حماية المجتمع وأفراده الى جهات اكثر تخصصا وقد تمثلت في وقتنا الحاضر بجهاز الشرطة المجتمعية الذي أخذ على عاتقه حماية الأسرة وأفرادها وتحقيق الأمن الأسري، ومنع العنف بمختلف أنماطه، لذلك تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١- ما دور وآليات الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الأسري؟

٢- ما دور الشرطة المجتمعية في منع ظاهرة العنف الأسري، او الحد منه على اقل تقدير؟

٢ـ أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في كونها تسعى الى تسليط الضوء على دور الشرطة المجتمعة كمؤسسة أمنية تعمل على استتباب الأمن والضبط الاجتماعي للأفراد وتحقيق الأمن الأسري، كونها الجهة الرسمية المخولة بحماية الأسرة، ومواجهة ظاهرة العنف والحد منه، بأتباع آليات ضبطية معينة تستطيع من خلالها تحقيق اهدافها، إذ إنها تساهم في

ترسيخ مفهوم الشرطة المجتمعية لدى أفراد المجتمع، فضلاً عن ترسيخ مفهوم الشراكة بين أفراد المجتمع والشرطة المجتمعية وخلق ثقافة التعاون بينهما، زد على ذلك مساهمتها في معرفة الصعوبات التي تواجه عمل الشرطة المجتمعية ومحاولة تذليلها.

٣ـ اهداف البحث

١. تهدف الدراسة الى اظهار دور الشرطة المجتمعية في تحقيق الأمن الأسري، والعمل على الحد من المظاهر المهددة له.
٢. تهدف الدراسة الى ضرورة تسليط الضوء على مبدأ التعاون، والتعامل المشترك بين الأسرة والشرطة المجتمعية.

ثانياً: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

١ـ الجدلية لغةً: الجدلية مأخوذة من الجدل شدّة الفتل وجدلت الحبل أجدله جدلاً إذا شددت فتله وفتلته فتلاً محكماً ومنه قيل لزمام الناقة الجديل،جدل الشيء يجدله ويجدله جدلاً أحكم فتله(ابن منظور ،محمد مكرم ، ١٩٧٨، ص٣٤٢).

الجدلية اصطلاحاً: هي القياس المؤلف من المشهورات والمسلمات، والغرض منه إلزام الخصم وإفحام من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان. وتعرف بأنها دفع المرء خصمه عن إفساد قوله: بحجة، أو شبهة، أو يقصد به تصحيح كلامه، وهو الخصومة في الحقيقة(الجرجاني ، علي بن محمد بن علي ، ١٩٨٣، ص٨٣).

٢ـ الشرطة المجتمعية : هي الشرطة التي حلت محل الدولة الحارسة وتحولت الى شرطة او سلطة متداخلة، اي ان كل من اجهزة الدولة والمجتمع قد تداخلا كل منهما مع الآخر، فلا يوجد انفصال بينهما، بل يوجد تقارب وتلاحم وتكامل(الباز، محمد علي ، ٢٠٠١، ص٥٧).

٣ـ الأمن الأسري: هو شعور الفرد بتقبل الآخرين له وحبهم له، وإنهم يعاملونه بدفء ومودة، وندرة شعوره بالقلق أو التهديد أو الخطر، وقيل: إنه الأمن الانفعالي، والأمن النفسي والأمن الشخصي، والأمن الخاص والسلم الشخصي، وهناك ترابط بين الأمن النفسي والأمن الاجتماعي والصحة النفسية، حيث توجد علاقة جوهرية بين الاتجاه الديني ومشاعر الأمن كعامل من عوامل الشخصية(زهران ، حامد عبد السلام ، ٢٠٠٢، ص٨٣).

المبحث الثاني

الأمن الأسري (اهميته، خصائصه، مقوماته)

إن الأمن هو من أهم وأبرز الحاجات الاساسية التي يرغب كل فرد في تحقيقها ، فضلا عن الأسرة والجماعة والمجتمع والدولة وفقا لما جاء به (ماسلو) في سُلم الحاجات، لأنه أي الأمن الاساس للحفاظ على الحياة من الاعتداءات الخارجية أو الداخلية، إذ لا يمكن للفرد أن يستغني عنه فالأمن يطمأن الفرد على حياته وممتلكاته، وكذلك يُطمأن الأسرة والجماعة

والمجتمع، للمحافظة على حياة الأفراد وحماية الممتلكات العامة والخاصة، ونظرا للمتغيرات المعاصرة التي استدعت إعادة النظر في المسالة الأمنية، كونها ضرورة يشترك بها أفراد المجتمع كافة وبالخصوص الأسرة، ومن ثم أصبح من الضروري اشراك الهيئات الرسمية وغير الرسمية، لاسيما المجتمعية منها في دعم الأجهزة الأمنية، من أجل تحقيق أهدافها في تحقيق وحفظ الأمن العام ومنها الأمن الأسري.

إن بناء الجيل الناشئ يتطلب تضافر جهود المؤسسات الاجتماعية كافة، ولاسيما التربوية والدينية منها من خلال رصانة عمليتي التنشئة الاجتماعية والتربية والتي من خلالهما يمكن تنمية قيم المواطنة، من أجل بناء أفراد صالحين يسهمون في بناء ورُقي المجتمع وضرورة التزامهم بالقيم والضوابط الدينية والأخلاقية والتربوية والقانونية والمجتمعية، بما يسهم ومشاركتهم في تحقيق الأمن الشامل، تبعا للتوجيهات والمعايير المجتمعية التي أخذت تترسخ يوما بعد يوم في نفوسهم، الأمر الذي ينعكس إيجابا على تحقيق الأمن المجتمعي (عبد الحميد ، احمد محسن ، ١٩٩٦، ص١٠١).

١. أما المستوى الأول : فيمكن من خلاله المحافظة على الأسرة وأفرادها من التفكك، لذا فإن الأمن الأسري هو ضرورة اجتماعية، فهو مسؤولية مشتركة بين أفراد الأسرة كافة، كما ان التفكك الأسري يؤدي الى صراع المراكز واختلاف الأدوار، وضعف الروابط الاجتماعية وفقدان الاحترام المتبادل بين الأفراد، كما ويؤدي الى انهيار القيم التقليدية السائدة في المجتمع، ما يعرض البنيان الأسري للتصدع والانهيار. فالفرد بحاجة دائمة الى الأمن، كي لا يكون مهددا في حياته أو مستقبله ومستقبل أسرته، من أجل ضمان استقرار حياته الأسرية، ما ينعكس إيجابا على تحقيق الأمن الأسري.
٢. المستوى الثاني: يعد الأمن الأسري من مقومات الأمن الاجتماعي، بل القاعدة الاساسية للأمن الاجتماعي للمجتمع، لأن الأسرة على وجه التحديد تمثل النواة الأولى للمجتمع، فالأمن الأسري ضروري في الحياة الاجتماعية للمجتمع ككل، إذ إن الأسرة في تفاعل مستمر، وتشارك المجتمع في شؤون الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية، الثقافية، السياسية كافة).

خصائص الأمن الأسري : يعد الأمن الأسري من اهم الحاجات الأساسية في حياة الأفراد، ويتميز بخصائص عدة منها(الحسني ، احمد عزيز صالح، ٢٠٠٦، ص١٠٣):

١. إنه أمن شامل لجميع نواحي الأسرة وأفرادها ويشكل منظومة متكاملة لجميع جوانب الحياة (الاقتصادية، السياسية، النفسية، الصحية،...الخ) وهو كل لا يتجزأ اي ان الأمن الشامل يساوي استقرار الأنسان وسعادته .

٢. يعد مقوماً اساسياً من مقومات حياة الأسرة وأفرادها، بل مقوماً من مقومات الأمن الاجتماعي للمجتمع الأكبر، وذلك لأن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع.
٣. من خلال الأمن الأسري يستطيع الأفراد ممارسة حقوقهم، ومشاركة المجتمع في التنمية أيا كان نوعها (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... ألخ) ويستطيعوا أن يبرزوا قدراتهم وإبداعاتهم الفكرية والعلمية في مجال تنمية الأسرة، فضلا عن مجال تنمية المجتمع.
٤. من خلال الأمن الأسري تتم المحافظة على بناء الأسرة وتوازنها من الخلل، وعلى العكس من ذلك ففي حالة وجود أي خلل في أحد عناصره ومقوماته، فإن ذلك له انعكاس سلبي على أمن الأسرة، وهذه تنطبق تماما على ما قدمته النظرية البنائية الوظيفية.

مقومات الأمن الأسري: يقصد بالمقومات: العناصر المادية والمعنوية التي تحافظ على الأمن الأسري واستمراره، وعدم تعرضه لأي خلل داخلي، او خارجي ويمكن تقسيم هذه المعوقات الى نوعين:

اولاً: المقومات الداخلية: هي المقومات التي توجد في محيط الأسرة الداخلي وهي عديدة، ويمكن جمعها بما يأتي:

١. قيادة الأسرة: تشكل الأسرة مجتمعاً صغيراً، وهذا المجتمع الصغير لا يكون مستقيما، إلا برئيس يدير ويشرف على إدارته ويدين له بالطاعة من جميع الأفراد (اي أفراد الاسرة) وإلا استحال أمره، وعمت الفوضى والاضطراب، وتسند وظيفة قيادة الأسرة الى الزوج، وتكون مختلفة من مجتمع الى آخر، لاسيما في المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية.
٢. تكيف أفراد الأسرة : تكيف أفراد الأسرة من مقومات الأمن الأسري، لأن تكيف الزوجين فيما بينهم ينعكس إيجابياً على الأبناء، وإن تكيف أفراد الأسرة فيما بينهم كذلك له انعكاس ايجابي على الأسرة، لأن التكيف البناء يؤدي الى أمن الأسرة واستقرارها.
٣. التنشئة الاجتماعية السليمة : تؤدي التنشئة السليمة دوراً بارزاً في حياة الفرد، فمن خلالها تتبلور لديه المعايير الاجتماعية والقيم والأطر المرجعية المشتركة بين الأفراد المجتمع، فالتنشئة لابد أن تقوم على أسس ومبادئ سليمة وصحيحة ،من شأنها قولبة سلوك الأفراد على وفق ثقافة المجتمع ومعاييره السائدة، ما يضمن تحقيق الأمن الأسري(ابراهيم، حمد عبد الحليم ، ٢٠٠٤، ص٩٨).
٤. توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة : أي قدرة الأسرة على توفير الاحتياجات الضرورية (المواد الغذائية، الملبس، المسكن، الأثاث، الأدوات المنزلية) ما يؤدي الى تحقيق الأمن الداخلي لها، فمن خلال توفير هذه الاحتياجات يشعر الأفراد بنوع من الاستقرار والراحة النفسية، ما ينعكس على انتمائهم وولائهم للأسرة والمجتمع، بما يضمن مستقبلهم(العطية ، نيبال، ٢٠١٥، ص٦٩).

ثانيا: المقومات الخارجية للأمن الأسري: ويقصد بها: المقومات المتمثلة في البيئة الخارجية وهي عديدة ومن اهمها ما يأتي:

١. الوضع الاقتصادي للمجتمع والدولة :إن الوضع الاقتصادي المرتفع لدى المجتمع والدولة ينعكس ايجابياً على الحياة المعيشية على مستوى الأسرة والمجتمع، فهو يودي الى زيادة النشاطات الاقتصادية، والتوجه نحو الاستثمار في مجالات التنمية الاقتصادية، والصحية، والتعليمية وغيرها، ومن ثم التخلص من الأزمات الاقتصادية (كالبطالة،والفقر).

٢. المشاركة والتفاعل بين الأسرة ، والمجتمع: إن الإنسان اجتماعي بطبعة، لذا فهو يعيش مع جماعات ويتفاعل معهم اقتصاديا، وثقافيا، وسياسيا ،فالتفاعل الاجتماعي عملية يرتبط بها أفراد المجتمع مع بعضهم البعض ارتباطا وثيقا.

٣. الاستقرار السياسي :إن الاستقرار السياسي يهيئ المناخ الملائم للمجتمع ،لوضع وتنفيذ خطط التنمية ،وهذا يعود بالمنفعة على جميع أفراده، وإن الاستقرار السياسي لأي مجتمع من المجتمعات او دولة من الدول لايتم إلا عبر حكم عادل يعمل على توفير اسباب الطمأنينة، والاستقرار الحياتي والاجتماعي والاقتصادي، فهو يعد امرا اساسيا في حفظ المجتمع من الاهتزاز والخلل الذي يزعزع الحياة الاجتماعية.

٤. الاستقرار الاجتماعي :يعطي الاستقرار الاجتماعي صورة واضحة لتماسك النسيج الاجتماعي، وكذلك يعني استقرار الحياة الاجتماعية اليومية من اي اضطراب أو خلل، وذلك عن طريق توفير سبل الحياة الكريمة والخدمات العامة، والشعور بالعدالة الاجتماعية مع أفراد المجتمع.

٥. توافر الخدمات العامة : إن توافر الخدمات العامة مثل: الكهرباء، والاتصال، والمؤسسات التعليمية والصحية، وكذلك وسائل النقل وغيرها من الخدمات العامة التي تخدم الأسرة والمجتمع في جوانب الحياة والارتقاء بها، تشعر الفرد والأسرة والمجتمع بالاطمئنان، والاستقرار النفسي والاجتماعي.

المبحث الثالث

الشرطة المجتمعية في مواجهة السلوك المنحرف وتحقيق الأمن الأسري

شغلت ظاهرة السلوك المنحرف جزءاً كبيراً من اهتمام المختصين بالمجالات التربوية والاجتماعية والجنائية والقانونية على حد سواء، وذلك بسبب تناميه وزيادة نسبته، فالانحراف كان وما زال احد ابرز نتائج العنف الأسري ،وما زال يشكل مشكلة اجتماعية ذات أبعاد وآثار سلبية التأثير على مستوى الفرد والمجتمع، ومن أبرز مظاهر السلوك المنحرف المخلة بالأمن الأسري:

❖ العنف الأسري ، والجريمة على اختلاف أنماطها: (الابتزاز الإلكتروني، الإدمان على المخدرات، السرقة، فضلا عن التشرد والتسول ، والتحرش الجنسي) .

ومن أبرز الحالات التي تتدخل الشرطة المجتمعية فيها:

❖ العنف الأسري: هو أكثر أنماط العنف تأثيرا على الفرد والمجتمع على حد سواء ، فهو يهدد أمن الأسرة والسلم المجتمعي، ويعد العنف الأسري مظهرا من مظاهر السلوك العدواني، يمارسه أحد أفراد الأسرة على فرد / أفراد الأسرة الآخرين، ويتسم بالقهر، والظلم، والعدوان(الهابط ، محمد السيد ، ١٩٨٥، ص١٩٢)

أنماط العنف الأسري : تتعدد أنماط العنف الأسري وتختلف صفة الشخص الممارس للعنف إذ يستعمل المعتدون أساليب متعددة لممارسة العنف كالسيطرة، والاذلال، والعزل، والتهديد، والتخويف، والحرمان واللوم، ومن هنا نستطيع تحديد بعض أنماط العنف الأسري والتي تتلخص في:

١. العنف الجسدي (البدني): هو أي فعل ينتج عنه الحاق إصابة، أو أذى بدني بشكل متعمد لاحد أفراد الأسرة من قبل فرد آخر، ويتضح من خلال هذا التعريف تأكيد ركيزتين أساسيتين لابد من توافرهما:

أ. أن يكون الفعل مقصودا، وعلى ذلك فإن بعض الأفعال قد ينتج عنها الحاق اذى بالآخرين إنه ليس عن طريق القصد.

ب. لابد من حدوث الأذى بالفعل، او إصابة بدنية، وذلك مثل: الضرب، والدفع، وشد الشعر، والقذف بأي أداة، أو جسم صلب، والحبس في مكان ضيق .

٢. العنف الجنسي: يعرف على أنه: اللجوء الى الاستدراج بالقوة والتهديد أو استعمال المجال الجنسي في إيذاء الضحية، ويعد احد مظاهر العنف المزعجة والخطيرة، لاسيما وأنه غالباً ما يبقى طي الكتمان، نتيجة خجل الضحية، والخوف من انتقام المعتدي من جهة، ومن جهة ثانية ادراكها أن المجتمع سيوجه لها اللوم .

٣. العنف النفسي: هو أي فعل مؤذٍ لنفسية المعنف ولعواطفه من دون أن تكون له أي آثار جسدية إلا إن الآلام الناتجة عنه تكون كبيرة وخطيرة، لاستمراريتها كونها تؤثر على الجانب النفسي للشخص المعنف وتلازمه طيلة حياته، وتوثر عليها في المستقبل.

٤. العنف الرمزي: هو عبارة عن عنف لطيف، وغير محسوس، وهو غير مرئي بالنسبة لضحاياه انفسهم، ويمارس عبر الطرائق والوسائل الرمزية الخالصة أي: عبر التواصل وتلقين المعرفة، وعلى وجه الخصوص عبر عملية التعرف والاعتراف.

العوامل المؤدية الى العنف الأسري:

١. العوامل الاقتصادية: وتتمثل بالفقر والبطالة، إذ يقلل من قدرة الأبوين على تحمل أي ضغوطات من الزوجة، أو الأولاد، لاسيما إذا كان الأب عاطلا عن العمل والأسرة في ظروف سكنية صعبة.

٢. العوامل الاجتماعية: وهذه الأسباب تتعلق بالتنشئة والتربية ،فمنذ بداية تربية الأطفال يجب الاهتمام بهم والتركيز على الجانب النفسي للطفل، كونه من اهم الجوانب المؤثرة على شخصية الطفل لأن طريقة التعامل معه في مرحلة الطفولة تنعكس آثارها بشكل واضح على المراحل اللاحقة ،لذلك فمن اخطر أساليب التربية هي القسوة في معاملة الأطفال من قبل الأهل ،كما ان الشعور بعدم الاستقرار العائلي، نتيجة كثرة المشاكل والتهديد بالانفصال، وفقدان الحنان جراء الطلاق الذي يقع بين الإباء والأمهات يحدث صدمة نفسية لدى الأبناء، ويؤدي الى خلق مزاج عدواني لدى الطفل داخل الأسرة.

٣. العوامل السياسية: إن الأسباب السياسية من أهم الأسباب المؤدية الى العنف الأسري، ومن أهم هذه الأسباب هو الاحتلال حيث إن جميع البلدان التي مورس في حقها الظلم، والقهر، والاستبداد، والقمع يعاني أفرادها من ضغوطات نفسية، واجتماعية كبيرة فائقة التوقع .

٤. العوامل الثقافية: يرى المجتمع في القسوة التي يمارسها الآباء عنصرا في تربية الأبناء فيما إذا صدرت الإساءة منهم ، إذ يسمح الجانب الثقافي بممارسة العنف الأبوي، من أجل إصلاح أبنائهم فهذه المبررات تعطي للآباء الحق في استعمال القسوة والعنف ضد الأبناء.

٥. العزلة الاجتماعية : ويستدل عليها من مجموعة من المؤشرات مثل: العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، وعدم قدرة الأب، والأم في الأسرة على توفير الوقت الكافي، لإقامة علاقات جديدة وودية تساعد على تفريغ التوتر والتخفيف من متاعب الحياة وتعقيداتها، والتنفيس عن الإشكالات التي تعترض حياتهم الزوجية، فالعزلة الاجتماعية تزيد من حدة التوتر داخل الأسرة (النجيحي ، محمد لبيب ، ١٩٨١، ص٢٢٦)

إن للشرطة المجتمعية دورا كبيرا وفاعلا في الحد من ظاهرة العنف الأسري، لما تقوم به من حملات توعوية وتثقيفية مع مديرية حماية الطفل والأسرة وباقي تشكيلات وزارة الداخلية، لمعالجة حالات العنف الأسري فإنها تقوم باستقبال حالات العنف الأسري، فإذا كانت هذه الحالة من الحالات التي يمكن اجراء الصلح والتراضي، فتقوم هذه المديرية بإجراء المصالحة، أما إذا كانت الحالة لا يمكن اجراء المصالحة، لوجود ضرر جسدي ،أو نفسي واقع على الشخص المعنف، عندئذ تقوم بإحالة تلك الحالة الى مديرية حماية الأسرة

المتواجدة ضمن المنطقة، لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق مرتكب الفعل، ومن خلال ذلك يتبين أن عمل مديرية الشرطة المجتمعية في مجال العنف الأسري عمل انساني اجتماعي أي بذل المساعي لإجراء المصالحة بين الطرفين.

١. التسول: يعني طلب المساعدة المادية من الآخرين في الطرق العامة ،فالتسول في بعض المجتمعات يعد جنحة يعاقب عليها القانون، إذا كان المتسول صحيح البدن، أو إذا هدد المتسول أحدا ،أو إذا دخل سكنا دون استئذان ، ومن أبرز مظاهر التسول الوقوف في الطرق العامة، وطلب المساعدة المادية من المارة ،أو من المحال، أو الأماكن العمومية، أو الادعاء، أو التظاهر بأداء الخدمة لغيره، أو عرض بعض الألعاب البهلوانية ،أو القيام بالأعمال التي تتخذ شعارا لإخفاء التسول ، ناهيك عن استغلال العاهات الجسمية أو **وهناك أنواع من التسول التي تمارس في المجتمع نذكر منها** :(جباره ، جبار عطية ، ٢٠١٨، ص ١٩٢)

٢. التسول الظاهر : وهو التسول الصريح المعلن أي مد يد التسول للناس مستجديا عطفهم.

٣. التسول غير الظاهر: وهو التسول المستتر وراء عرض اشياء، أو خدمات رمزية مثل: مسح زجاج السيارات، والبيع لبعض البضائع الرخيصة عبر الشارع .

٤. التسول العارض :هو تسول عارض ووقتي لعوز طارئ عما في حالات الطرد من الأسرة، أو ضال الطريق، أو فقدان النقود في السفر.

٥. التسول الموسمي : وهو تسول وقتي يمارس فقط في المواسم والمناسبات كما في الأعياد ورمضان وغيره

٦. التسول الاجباري :وهو تسول اضطراري كما في حالات اجبار الأطفال على التسول .

٧. التسول الاختياري : حيث الاحتراف والجري وراء الكسب.

٨. تسول الشخص القادر على العمل : هو تسول الشخص الذي يستطيع العمل لكنه يفضل التسول وعند القبض عليه يحاكم.

٩. التسول الشخص المعوق :وهو تسول المريض، أو العاجز، أو المتخلف عقليا وعند القبض عليه يودع في دور الرعاية الاجتماعية.

١٠. تسول الجانح :إذ يكون التسول مصاحبا بالجنون والاجرام، حيث تكون الى جانب التسول السرقة فستار التسول يسهل مهنة السرقة.

❖ الاتجار بالبشر : تظهر جريمة الاتجار بالبشر بمظاهر عديدة منها : تجنيد اشخاص، أو نقلهم، أو ايوائهم، أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها وغير ذلك من اشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال، أو الخداع، أو استغلال السلطة، أو بإعطاء، أو تلقي

مبالغ مالية، أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة، أو ولاية على شخص اخر بهدف بيعهم واستغلالهم .

ويمكن ذكر أنواع جرائم الاتجار بالبشر كالتالي:

أ. الدعارة ، والاستغلال الجنسي ، والسخرة ، والمتاجرة بالأعضاء البشرية أو لأغراض التجارب الطبية ، والعمل القسري ، والاسترقاق

وتقسم آثار جرائم الاتجار بالبشر الى:

١. الآثار الاجتماعية وهي كالآتي :

- انتهاك حقوق الانسان
- التفكك الأسري

إن لجريمة الاتجار بالبشر عدة خصائص منها:

١. جريمة منتظمة عبر الوطنية تمارس من خلال عصابات احترفت الجريمة وجعلتها محررا، أو مجالا لنشاطها ومصدرا لدخلها تمارس من خلالها أنشطة غير مشروعة، بهدف تحقيق الربح.
٢. تعد ثالث نشاط ربحي في العالم بعد تجارة السلع والمخدرات، وأسرعها نموا، وأكثرها ربحا.
٣. تعد جريمة مركبة إذ إن كل من التهديد ،أو الاختطاف، أو الاحتيال يصبح وسيلة ممهدة لارتكاب أفعال أخرى كالنقل، أو التجنيد، أو الايواء، أو الاستقبال وبالتالي بيعهم أو تهريبهم خارج البلد لجماعات، أو منظمات تمتهن الجريمة المنظمة .
٤. تعد من الجرائم العمدية المستمرة ،فهذا النمط من الجرائم التي لا تتوقف عن حدود الزمان والمكان فهي جريمة مستمرة ، لاسيما أنها تنشط في أوقات وظروف اقتصادية واجتماعية معينة، نظرا لطبيعة المجتمع الذي تنشط فيه .

إن لجهاز الشرطة المجتمعية دورا كبيرا في الحد من الجرائم ومنها جرائم الاتجار بالبشر من خلال إقامة منتديات الشرطة المجتمعية ،والتي تظم مجموعات شاملة من أفراد المجتمع وضباط الشرطة المجتمعية، حيث تتم مناقشة المخاوف المتعلقة بالأمن بما في ذلك الاتجار بالبشر في بيئة آمنة وأيضا تقوم الشرطة المجتمعية بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية، ومنظمات المجتمع المدني والمدارس والجامعات بإلقاء المحاضرات التوعوية والتثقيفية بشأن جريمة الاتجار بالبشر وتقدم النصائح والارشادات الى المواطنين ،لحماية انفسهم وتجنب الوقوع فريسة لهذه الجرائم .

❖ المخدرات: كل مادة مسكرة أو مفترة طبيعية أو مستحضرة كيمياوية من شأنها أن تزيل العقل جزئيا أو كليا وتناولها يؤدي الى الإدمان ،مما ينتج عنه تسمما في الجهاز

العصبي، فتضر الفرد والمجتمع ويحظر تناولها ،أو زراعتها و صنعها الا أغراض يحددها القانون وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية(الخشاب ، مصطفى ، ١٩٩٣، ص٣٢٠) .

وإن أنواع المخدرات تقسم الى قسمين رئيسين هما:

أولا: المخدرات النباتية (الطبيعية) وتعرف بالمخدرات الطبيعية وهي مجموعة من النباتات الموجودة بالطبيعة والتي تحتوي اوراقها، أو ثمارها، أو مستخلصاتها على عناصر مخدرة فعالة، ينتج عن تعاطيها فقدان جزئي، أو كلي للإدراك كما أنها قد تترك لدى المتعاطي اعتمادا (ادمانا) نفسيا، أو عضويا، أو كلاهما ومن أهمها الحشيش، العنب الهندي أو (الماريجوانا) والأفيون (الخشخاش)، والقات، والكوكا.

ثانيا : المخدرات الكيمياوية (المصنعة أو التخليقية) يقصد بالمخدرات المصنعة أو نصف التخليقية او المحضرات من النباتات موجودة في الطبيعة تحتوي على عناصر مخدرة فعالة (مخدرات طبيعية) ويؤدي تعاطيها بالشخص المتعاطي الى الاعتماد(الإدمان) نفسيا، أو عضويا أو كلاهما كما يترتب على التعاطي فقدان جزئي أو كلي للإدراك ومن أهمها المورفين والهيروفين، والكواد بين السيداك والكوكايين والكراك، وبالتالي فإن هذه المخدرات ليست طبيعية تماما كما أنها ليست غير طبيعية تماما بل هي مزيج من كليهما.

هناك مجموعة من الأسباب ترجع الى الفرد بشكل خاص وتشكل عاملا مهما لدفعه الى تعاطي المخدرات أو الإدمان (الاعتماد) عليها ويمكن اجمال هذه الأسباب بما يأتي :

١. عدم الالتزام بالتعاليم الدينية: إن للدين تأثيرا كبيراً جداً في تكوين شخصية الانسان، وجعلها متفاعلة بصورة إيجابية مع المجتمع، وللأديان على مر التاريخ انعكاسات إيجابية على نفسية الفرد ،وبالتالي على سلوكياته، إذ تعد الأديان ومنها ديننا الحنيف احد اهم الأسباب التي تمنع من ارتكاب الجرائم المختلفة، فالحدود الدينية تمنع أي انسان من الاعتداء على غيره من بني البشر، بل تمنعه من الاعتداء على نفسه بالانتحار، أو تناول المخدرات ،أو المسكرات.
٢. زيادة القدرة المالية للفرد: بلا شك إن زيادة القدرة المالية للفرد ولاسيما فئة الشباب تساهم مساهمة فعالة في ازدياد جرائم المخدرات، وتتوسع هذه الجرام مع زيادة حجم الحرية التي تمنحها العائلة لأبنائها ويلاحظ بأن هناك ارتباط وثيق جداً بين المقدرة المالية، وبيئة الفراغ حيث تعد أوقات الفراغ اوقاتا زمنية ترويعية، لذلك يحاول بعض المترفين تعاطي المخدرات، أو المسكرات بوصفها احدى مصادر النشوة والسعادة ،أو لنسيان الهموم ومشاكل العمل والترويح عن النفس.
٣. التقليد: في كثير من وقائع حياتنا اليومية نلاحظ وجود التقليد لدى عدد كبير من الأطفال والشباب، بل وحتى الكبار من خلال محاولة هؤلاء تقليد غيرهم في بعض المظاهر سواء

أكانت حسنة أم سيئة ونشاهد أيضا كثيراً من الأطفال يدخنون السكائر، أو يشربوا الخمور، أو يتعاطون المخدرات ،لا لشيء إلا لأنهم يريدون أن يقلدوا قدواتهم السيئة سواء أكان هؤلاء من الآباء ،أو الأخوة ،أو الأصدقاء.

٤. السلوك المنحرف: يؤدي السلوك المنحرف لبعض الأفراد الى ارتكاب جرائم المخدرات، إذ يلاحظ بأن معظم جرائم المخدرات ،وإدمان الخمور ترتبط بأنواع أخرى من السلوك المنحرف كالمراهنات، ولعب القمار، أو الميسر، والنشاط الجنسي غير المشروع، وإقامة الحفلات الماجنة للرقص الرخيص ،أو للخلاعة ،وكذلك الاختلاط المزري بين الجنسين وهنا يلاحظ بأن الفرد المدمن، أو السكران في الحقيقة قد يصل الى مرحلة تفقده شعوره وسيطرته على نفسه، مما يؤدي الى ارتكابه سلوكيات منحرفة قد تصل في أغلب الأحيان إلى الجريمة على اختلاف أنماطها .

٥. انخفاض مستوى التعليم: يعد انخفاض مستوى التعليم من أهم الأسباب الخاصة بالفرد والتي تزيد من نسبة مدمني المخدرات ومتعاطيها ،إذ إن المروجين للمخدرات قد يوهمون الأشخاص غير المتعلمين بأن تعاطي المخدرات سوف يزيد من نسبة الذكاء ،أو تحصيل المعرفة بصورة أسرع وبطريقه اكثر اختصار من حيث إن الحقيقة تجافي هذا الوهم الكاذب.

تقيم الشرطة المجتمعية ندوات ومؤتمرات لمناقشة تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات، من خلال العمل التوعوي والتثقيفي بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي، لأن هذه الآفة انتشرت بشكل كبير لاسيما بعد سقوط النظام البائد بعد٢٠٠٣، لذا تعمل الشرطة المجتمعية جاهدة على المشاركة مع المجتمع ومنظمات المجتمع المدني لتوفير مجتمع آمن خالي من هذه الظاهرة التي تؤدي الى الجريمة، والحفاظ على الشباب من الانحراف والضياع، وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تقوم بها الشرطة المجتمعية في المدارس والجامعات وحملاتها التوعوية والتثقيفية، لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على الشباب، وتحطيم مستقبلهم ،وإن الشرطة تعمل على إقامة ندوات توعوية مشتركة من قسم شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية من مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية وتأثيرها على الفرد والمجتمع من الناحية النفسية والاقتصادية، وإيجاد الطرق والمعالجات للحد من هذه الظاهرة التي شهدت ارتفاعاً ملحوظا في عموم محافظات العراق وإن الشرطة المجتمعية من خلال دورها الوقائي لمكافحة جريمة المخدرات تؤكد في ندواتها التثقيفية إن: (الفقر، البطالة، المشكلات الاقتصادية ونقص التوعية والارشادات) هي اهم الأسباب التي أدت الى انتشار المخدرات.

❖ يعرف الابتزاز الالكتروني:يعني التهديد بالإيذاء الجسدي ،أو النفسي، أو الاضرار بالسمعة والمكانة الاجتماعية، بتلفيق الفضائح والصاق التهم ونشر اسرارهما ويجبر الشخص (المبتز) على الدفع مكرها لمن يمارس الابتزاز عليه.

ويعرف أيضا بأنه: جريمة ترتكب ضد شخص ،لإجباره على تسليم المال ،أو التوقيع على وثيقه بتهديد لكشف أمر معين، أو لصق تهمة بارتكاب جريمة ما.

الخصائص التي يمتاز بها المبتزون:

اولاً: طبيعة الجاني في جرائم المعلومات: قد يكون الجاني في جرائم الابتزاز الالكتروني شخصاً طبيعياً يعمل لحسابه، ويسعى الى تحقيق مصلحة خاصة به من وراء الجريمة التي يرتكبها، عن طريق الاستعانة بأحد نظم المعالجة الآلية للبيانات لحسابه الخاص، وإنما لحساب أحد الأشخاص كشركة عامة أو خاصة تعمل في ميدان المعلوماتية او أي ميدان آخر.

ثانياً: الهدف والدافع من وراء ارتكاب جرائم المعلومات :هناك دوافع عدة لارتكاب جريمة الابتزاز الالكتروني قد يقف وراءها مصدر واحد وهو الرغبة الاجرامية، ويمكن إيجاز هذه الدوافع بالآتي (كيطان ، هاله حميد ، ٢٠١٧، ص٩):

١. الدوافع الشخصية
٢. الدوافع الخارجية
٣. ارتكاب الجرائم المعلوماتية
٤. وقوع الجريمة في بيئة المعالجة الالية للبيانات والمعلومات
٥. التعاون والتواطؤ على الاضرار.

أسباب الابتزاز الالكتروني:

١. ضعف الوازع الديني: نتيجة ضعف الخلفية الإسلامية، واقتصارها على الجوانب النظرية دون الاهتمام بالجانب التطبيقي .
٢. دخول وسائل الاتصال الحديثة بصورة كبيرة في حياة الأسر ولاسيما الفضائيات وشبكة الانترنيت التي الغت الحواجز التي كانت تمنع الفتيات من الاختلاط بالآخرين.
٣. انتشار القنوات الفضائية لاسيما القنوات الاباحية .
٤. عدم تأدية كل فرد من الأسرة واجباته.
٥. سوء التنشئة الاجتماعية وضعف الضبط الاجتماعي.
٦. الجهل بالأمور وعدم معرفة الحقائق والمعلومات الكاملة والصحيحة عن مواضيع حساسة مثل: الانترنيت والهواتف النقالة (بدوي ، احمد زكي ، ١٩٧٧، ص٣٧).

٧. عدم مراقبة الآباء لأبنائهم ورعايتهم، إذ ينبغي على الآباء أن يشبعوا رغبات أبنائهم بطرق سليمة وعقلانية تحفظ الثقة المتبادلة بين الطرفين .

٨. حب التجربة والتقليد والتأثر بالأصدقاء.

٩. الاعلام غير الهادف.

١٠. العوامل الاقتصادية.

١١. تأخر سن الزواج.

❖ التحرش الجنسي: فعل يتم تحت الإكراه والتهديد من فرد صاحب السلطة، فالتحرش الجنسي في فرنسا هو التحرش اللفظي، أما ما يتعلق بأي صورة من الإيذاء الجسدي، فيعده القانون نوعاً من الاعتداء الجنسي.

اشكال التحرش الجنسي(السروجي ، طلعت ، ١٩٩٢، ص٣١٤):

أ. تحرش جنسي شفوي ويشمل: (ملاحظات وتعليقات جنسية مشينة، طرح أسئلة جنسية، نكات بذيئة، الإلحاح في طلب لقاء وهو الأكثر انتشاراً)

ب. تحرش جنسي غير شفوي (نظرات موحية، الايماءات والتلميحات الجسدية)

ج. تحرش جنسي بسلوك مادي (بداية باللمس، والتحسس، وانتهاء بالاعتداء)

وتوجد عدة صفات للمتحرش جنسياً منها :

١. السلوك العنيف بشكل عام.

٢. عدم القدرة على بناء علاقات حميمة.

٣. الانشغال العقلي الكبير بالأمور الجنسية المختلفة سواء الخيالات الجنسية او الأنشطة والأحاديث المرتبطة بالجنس.

٤. وجود معتقدات عقلية تبرر التحرش.

٥. عدم الاستقرار المادي والعائلي.

٦. وجود مشكلات في التحكم بالذات.

٧. الاستمتاع بإزعاج الآخرين وإهانتهم.

الاستنتاجات

١- إن الاستقرار السياسي يهيئ المناخ الملائم للمجتمع، لوضع وتنفيذ خطط التنمية وهذا يعود بالمنفعة على جميع أفراده، وإن الاستقرار السياسي لأي مجتمع من المجتمعات أو دولة من الدول لا يتم إلا عبر حكم عادل يعمل على توفير اسباب الطمأنينة والاستقرار الحياتي والاجتماعي والاقتصادي، فهو يعد امرا اساسيا في حفظ المجتمع من الاهتزاز والخلل الذي يزعزع الحياة الاجتماعية.

٢- يجب أن يعطي الاستقرار الاجتماعي صورة واضحة لتماسك النسيج الاجتماعي، وكذلك يعني استقرار الحياة الاجتماعية اليومية من اي اضطراب أو خلل، وذلك عن طريق توفير سبل الحياة الكريمة والخدمات العامة، والشعور بالعدالة الاجتماعية من أفراد المجتمع.

٣- يجب أن تتوافر الخدمات العامة مثل: الكهرباء، والاتصال، والمؤسسات التعليمية والصحية ،وكذلك وسائل النقل وغيرها من الخدمات العامة التي تخدم الأسرة والمجتمع في جوانب الحياة والارتقاء بها، تشعر الفرد والأسرة والمجتمع بالاطمئنان، والاستقرار النفسي والاجتماعي

الخاتمة

لقد اسهمت عدة عوامل في انتشار ظاهرة العنف الأسري منها: عوامل اقتصادية تمثلت بالفقر والبطالة، وعوامل اجتماعية تتعلق بالتنشئة والتربية، وأخرى سياسية ولاسيما الاحتلال الأجنبي لبلدنا العزيز، فضلاً عن العوامل الثقافية مثل: العادات والتقاليد غير المنطقية في المجتمع العراقي وغيرها. إن تعاون الأفراد مع الشرطة المجتمعية عامل مهم في الحد من الجرائم، والظواهر المسيئة غير المنطقية ،لاسيما تعاون الضحية، لكن بعض العادات والتقاليد تحد من التعاون، فمثلاً ظاهرة التحرش الجنسي يكون الابلاغ عنها نادراً، وتفضل النساء الصمت عنه، بسبب ذكورية المجتمع.

المصادر:

١- ابن منظور، محمد *بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (*١٤١٤هـ*) لسان العرب، دار صادر* – بيروت، ط٣.

٢- ابراهيم ناصر، (١٩٩٢) *علم الاجتماع التربوي، بيروت، دار الجيل*، ط١.

٣- احمد محسن عبد الحميد، (١٩٩٦)، *الوقاية من الجريمة، تطره على الحاضر للإعداد للمستقبل*، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

٤- جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي، (٢٠٠٨) *المشكلات الاجتماعية، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر*، ط١.

٥- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، (١٩٨٣)، *كتاب التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب* العلمية بيروت –لبنان، ط١.

٦- حامد عبد السلام، زهران، (٢٠٠٢)، *دراسات في الصحة النفسية والارشاد النفسي، ط١*، القاهرة، مصر.

٧- عزيز احمد صالح الحسيني، (١٩٩٨)، *الامن الاسري (المفاهيم، المقومات، المعوقات)* العدد (١٣) المجلد (١٥)، جامعة الاندلس، كلية الدراسات العليا.

٨- فلاح الشمري، (١٩٩٢) *جريمة ابتزاز النساء ودور جهاز الحسبة في مكافحتها*، رسالة ماجستير جامعة مؤته، الأردن.

٩- طلعت مصطفى السروجي، (١٩٩٢) *ظاهرة الانحراف بين التبرير والمواجهة*، القاهرة.

١٠- محمد لبيب النجيحي، (١٩٨١) *الاسس الاجتماعية للتربية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر*، ط٨.

١١- محمد السيد الهابط، (١٩٨٥)، *التكيف والصحة النفسية، المكتب الجامعة الحديثة*.

١٢- محمد علي الباز، (٢٠٠١)، *الاعلام والاعلام الامني، الطبعة الاولى، مطبعة الاشعاع الفنية*، القاهرة.

١٣- مصطفى الخشاب، (١٩٩٣)، *علم الاجتماع ومدراسه، الكتاب الثاني، المدخل الى علم الاجتماع*، القاهرة، مكتبة انجلوا المصرية، ط٥.

١٤- نيبال عطية، (٢٠١٥)، *اتجاه ربات الاسر نحو تاثيث وتنسيق المنزل وعلاقته بالاستقرار الاسري:* دراسة مقارنة، مجله العلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة المنصورة، مج (٦)، عدد ٦.

١٥- هالة حميد كيطان، (٢٠١٧)، *دور الشرطة المجتمعية في مكافحة العنف الاسري، وزارة الداخلية المعهد العالي للتطوير الأمني* والإداري، قسم الدراسات العليا، بحث.